قياس مؤشرات مستوى المعيشةفي البصرة لعام 2007

الدكتورة ندوة هلال جودة
جامعة البصرة /كلية الإدارة والاقتصاد

المقدمة

اعتبر الاقتصادي جيرمي بنثام الم ؤسس الحقيقي للإطار ألمفاهيمي الحديث للمنفعة والرفاه بالمعنى الغربي المتداول ضمن هذا الإطار تطورت مفاهيم المنفعة (الكلية ، المتوسطة ، والحدية) المشتقة من الاستمتاع بالسلع والخدمات غيرها من التطبيقات ولكن ظلت الأزمة في علم الرفاه الحديث تدور حول أسلوب قياسي للمنفعة الفردية والذاتية ثم جاءت عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتعكس نفسها في شكل زيادة الرفاه الاجتماعي للإنسان في المجتمعات التي تتم فيها التنمية.

ثم تطور الأسلوب ليشمل مؤشرات مستوى المعيشة التي تعكس جوانب متعددة وليس الدخل فقط فمن المعروف إن مسوح ميزانية الأسرة (خاصة إنفاق واستهلاك الأسرة)، تمثل الأداة الأساسية التي تستخدمها الأجهزة الإحصائية في التعرف على مكونات مستويات المعيشة وطرق قياسها من خلال عرض مؤشرات تفصيلية تبنى عليها لفهم معطيات الواقع المعيشي للمجتمع واحتياجاته ومن اجل وضع رؤية واضحة عن احتياجات الأسرة كما أن مسوح ميزانية الأسرة الأداة التي يمكن من خلالها معرفة الظروف المعيشية السائدة وخاصة بيانات الاستهلاك والفقر.

وتعتم د الدراسة في تحلي لها البيانا ت المقطعية إذ تعد ميزانية الأسرة المصدر الأساسي لمثل تلك البيانات وبسبب سعة حجم المجتمع فقد استخدم أسلوب المعاينة الذي يعد الأكثر ملاءمة لجميع المعلومات في مثل هذه الحالة فقد بلغ حجم العينة 1500 منها 1482 استمارة استبيان صالحة وقد وزعت هذه الاستمارة على المناطق التالية :

المعقل، الابلة الجنينة، الجمهورية، الطويسة، العشار، الجزائر، الهادي، الزبير، القرنة، المدينة، ام قصر، الأصمعي ، دور نواب الضباط، حي الخليج العربي، المشراق، حي الأصدقاء ، الحيانية.

وقد تألفت استمارة الاستبيان من ثلاثة أقسام رئيسية تضمنت ما يأتي :

١ –معلومات عن الأسرة.

٢ –معلومات خاصة بالإنفاق العائلي الشهري موزعا على المجاميع السلعية

٣ –معلومات خاصة بالدخل العائلي

وبعد تسلم الاستمارات وتدقيقها جرت عميلة تبويب المعلومات منها في جداول على شكل فئات إذ تم كخطوة أولى إيجاد متوسط دخل الفرد في كل أسرة، وعلى هذا الأساس تم تكوين جداول متوسط دخل الفرد أو إنفاقه حسب المجاميع السلعية وإجمالي الإنفاق والدخل وأصبحت جاهزة لحساب المؤشرات الأخرى.

الدراسات السابقة :

لم تقدم دراسات كافية عن قياس مستوى المعيشة التي يمكن من خلالها قياس مستوى المعيشة، وكانت الدراسة الوافية عن قياس مؤشرات مستوى المعيشة ما قدمه المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية وكانت هذه الدراسة تضم مفاهيم وطرق قياس مستوى المعيشة في الأقطار العربية لعام 2002 والتي ضمت سلسلة أوراق عمل عن تسعة دول عربية هي الأردن، سوريا،السودان، عمان، العراق،فلسطين، المغرب، موريتانيا، وأخيرا اليمن، ألا إن هذه الدراسة لم تتطرق إلى جميع مؤشرات مستوى المعيشة وإنما اكتفت بتحديد هذا المستوى عن طريق قياس الفقر فقط.

أما المحاولة الثانية فقد كانت للدكتور قدوري جميل حول قياس مستوى المعيشة في سوريا وقد اعتمد في تحديد مؤشرات مستوى المعيشة حول مؤشرين هما الأسعار والأجور.

أما الدراسة الثالثة والتي أطلقتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا حول وقائع اجتماع فريق خبراء بشأن تحسين مستويات المعيشة في دول المشرق العربي والمنعقدة في 16-18 ت2 ، 1997 والتي ضمت تطوير أحوال المعيشة والفقر في لبنان واليمن والأردن ولم تكن هناك دراسات عن قياس مستوى المعيشة في محافظة البصرة حيث تعد هذه الدراسة الأولى في تحديد مستويات المعيشة في المحافظة.

منهجية البحث

فرضية الدراسة :

تشير اغلب مؤشرات مستوى المعيشة في محافظة البصرة إلى تراجع في مستوى معيشتهم رغم وفرة الموارد الاقتصادية في البصرة

مشكلة الدراسة:

لا توجد ألا دراسات قليلة عن مستوى المعيشة وكيفية قياسه بالإضافة إلى انعدام الدراسات الخاصة بقياس مستوى المعيشة في محافظة البصرة مما استعدى إلى اقتراح عدد من المؤشرات التي يمكن من خلالها أن نقيس المستوى المعيشي للسكان البصريين.

هدف الدراسة:

يحظى قياس مستوى المعيشة بأهمية بالغه كونه يرتبط بتحديد مستوى معيشة السكان، وعليه فان الوقوف على هذا الجانب دعا إلى تحديد الأهداف التالية:

١ -مستوى الاستهلاك العائلي.

٢ -نمط توزيع الدخل.

٣ -حجم الفقر.

المبحث الأول

الإطار ألمفاهيمي لمستوى المعيشة

يستعمل الناس في كثير من الأحيان تعبير مستوى الحياة وتعبير تكاليف الحياة ولكن دون أن تمييز بينهما، حيث يشير تعبير مستوى الحياة إلى المستوى المعيشي الذي يحيا ضمنه الفرد أو الأسرة وهو نتيجة لبيئة الفرد والظروف التي تحيط بالفرد وبيئته من مختلف النواحي.

أما تعبير تكاليف الحياة فهو يدل على القيم النقدية اللازم إنفاقها كي يستطيع الفرد إن يعيش ضمن مستوى معين لذلك فان تكاليف الحياة أو المعيشة تتغير بتغير المستوى الحياتي أو المعيشي للفرد أو الاسره. كما إنها تتغير إذا تغيرت الأسعار اللازم دفعها للعيش ضمن مستوى معين.

ويرتبط مستوى المعيشة في إشباع الحاجات الأساسية وغير الأساسية للناس ،حيث أشارت المادة (25) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأنه لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة[i].

إذن فان مستوى المعيشة من الناحية الإحصائية هو كمية ما يستهلكه الفرد فعلا من السلع والخدمات في وحدة الزمن المعينة ، فزيادة أو نقصان السلع المستهلكة فعليا تعني ارتفاع أو انخفاض مستوى المعيشة سواء كان ذلك على مستوى الفرد أم على مستوى الأسرة المعيشية[ii].

ومؤشر مستوى المعيشة هو مؤشر نوعي يستند إلى مؤشرين كميين احدهما مؤشر الأسعار والأخر مؤشر الأجور ، وهما شرط ضروري لقياس مستوى المعيشة، لكن كل منهما على حد ى ليس له دلالة اقتصادية عميقة ولا يحمل دلالة اجتماعية وهو مؤشر من الناحية العملية يهدف إلى عقلنة التطور عبر قياس درجة المجتمع بشكل مستمر .

ولكن لابد من الالتفاف إلى إن مستوى المعيشة اللائق ليس هو فحسب مستوى الدخل السائد في مجتمع ما، ولكن إلى أي مستوى يستطيع هذا الدخل أن يلبي احتياجات الفرد الأساسية وعليه فان التميز بين مستوى المعيشة ونفقات المعيشة هو النقطة الرئيسة في تحليل مستوى المعيشة، فالمقصود بالمستوى المعيشي من الناحية الإحصائية هو كمية ما يستهلكه الفرد فعلا من السلع والخدمات في وحدة الزمن المعينة فزيادة أو نقصان السلع المستهلكة فعليا تعني ارتفاع أو انخفاض مستوى المعيشة سواء كان على مستوى الفرد أم على مستوى الأسرة المعيشية.

أما نفقة المعيشة فهو عبارة عن التكاليف النقدية للأشياء التي يستهلها الفرد أو انخفاض أسعار هذه السلع أو الخدمات التي يستهلكها الفرد فإذا زاد أو انخفض الدخل والأسعار بنفس النسبة فان نفقة المعيشة تتغير ولكن مستوى المعيشة يظل ثابتاً[iii].

المبحث الثاني

قياس مؤشرات مستوى المعيشة

هناك مؤشرات يمكن من خلالها تقييم مستوى المعيشة في البلد، فأي تحسن يطرأ على تلك المؤشرات يدل على الاهتمامات التي تبذلها الدولة في تحسن الوضع المعيشي للسكان.

ويعتبر الدخل المتاح (الدخل الصافي بعد اقتطاع الضريبة) المتغير الأكثر شيوعا في قياس معاير المعيشة، وذلك لأسباب تتعلق بسهولة تطبيق المقاييس باعتباره مقياس كمي وملموس علاوة على سهولة توفير البيانات وعلى الرغم من

إن مقياس الدخل مهم، إلا إن هذا المقياس اكتنفه الكثير من الصعوبات وقد تم فيما بعد الاعتماد على الإنفاق (الاستهلاك) بدلا من الدخل في قياس مؤشرات المعيشة وكان السبب في هذا الاختيار يعود إلى إن الاستهلاك يعكس حالة من توفر الحاجات لدى الأسر ، فالأسر ذات مستويات الدخل المتشابهة يمكن أن يكون لديها مستويات رفاه مختلفة والعكس بالعكس . وتبعا لاحتياجاتها وليس بالضرورة إن تتأثر الحاجات بالدخل النقدي لان مصادر معينة توثر على الاستهلاك وليس الدخل[iv]:

وان المنهجية المعتمدة في قياس مستوى المعيشة تبنى على ما يأتي[v]:

١ -تعريف موسع للفقر باعتباره متعدد الإبعاد وينتمي إلى مفهوم الفقر البشري

٢ -اعتماد قياس لمستويات المعيشة من ادني مستوى إلى أعلى مستوى وهذا يتم التعرف علية من خلال المسح الميداني والاستبيان.

٣ -تعريف الحرمان الموازي لما يمكن اعتباره الفقر بمعنى الفقر البشري باعتباره تعبيرا عن النقص في إشباع الحاجات الأساسية نسبة إلى حد الإشباع والتي تمثل الحد الفاصل بين حالات الحرمان ومستويات المعيشة.

وعلى هذا الأساس تم الاعتماد في قياس مؤشرات مستوى المعيشة وفق هذه المنهجية على ما يأتي:

اولاً: قياس الاستهلاك العائلي

هناك مؤشرات عديدة تستخلص من بيانات الأنفاق العائلي على السلع والخدمات يستفاد منها في الوقوف على المستوى المعيشي وعلى مدى تحقق مستويات الإشباع من السلع والخدمات ومنها[vi]:

- مرونات الداخلية للطلب

تعرف المرونة الدخلية بأنها نسبة التغير في الطلب (الاستهلاك) نتيجة التغير في الدخل أي إن هذا المقياس يركز في العلاقة بين الاستهلاك والدخل بافتراض ثبات عوامل أخرى كالأسعار حيث يمكن قياس المرونة.

$$\varepsilon = Fi(Yi) \quad -1$$

$$\varepsilon = d\varepsilon/\varepsilon \ / dy/y \quad -2$$

وتصنف السلع من وجهة نظر المستهلك إلى :

١ -سلع كمالية إذا كانت قيم المرونة اكبر من الواحد.

٢ -سلع ضرورية إذا كانت قيم المرونة اقل من الواحد.

٣ -سلع رديئة إذا كانت قيم المرونة سالبة.

وتزداد رغبة المستهلك في إشباع حاجته من السلع الضرورية قبل السلع الكمالية ، لذلك فان أي زيادة في دخل المستهلك تحقق له المرونة في الانتقال إلى سلع لم تكن تحظى بأولوية اهتماماته (أي تلك السلع التي تكون قيم معاملات المرونة ازاها اكبر من الواحد) ويمكن الاستدلال إلى مستوى معيشة الفرد ومدى ابتعاده عن حافة الفقر في ضوء المعاير الآتية .

أ) كلما زادت عدد المرونات التي تزيد قيمتها عن الواحد لمجموعة معينة من السلع والخدمات) كلما دل على انخفاض المستوى المعيشي للفرد والعكس صحيح

ب) كلما انخفضت قيم المرونات الد اخلية كلما عكست تحقق مستوى أعلى من الإشباع من السلع والخدمات.

ولذلك تستخدم الصيغ المختلفة لدوال انجل للوصول إلى صيغة مناسبة لاحتساب المرونات

الدخلية لكل سلعة وتأخذ دوال انجل صيغاً عديدة منها الدوال الخطية واللوغارتمية والمزدوجة ونصف اللوغارتمية والمعكوسة وتعد الدالة اللوغارتمية المزدوجة من أكثر الدوال استخداماً في ميدان تحليل سلوك المستهلك، وتكاد تجمع اغلب الدراسات عليها ،كما إن المعلمة **b** تشير إلى المرونة للمجموعات السلعية وهذا يعني إن المرونة في السلع الضرورية تتمتع بمعامل مرونة يقل عن الواحد الصحيح حينها يكون الطلب غير مرن وبالعكس .

ثانياً: قياس الفقر

يعد الفقر ظاهرة معقدة ذات أبعاد متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية ، حيث يختلف مفهوم الفقر باختلاف البلدان والأزمنة ولكن لما كان المقصود بالفقر بمفهومة العام المبسط بأنه انخفاض مستوى المعيشة جرت المحاولات الأولى لقياس الفقر على موشرات مباشرة من القدرة الدخلية أو الاستهلاك للأسرة وفي مقدمتها مؤشرات إجمالي دخل أو أنفاق الأسرة أو الفرد وحصة الوحدة الاستهلاكية من الأنفاق ونسبة الأنفاق على المواد الغذائية وحصة الفرد من السعرات الحرارية الغذائية [vii].إلا إن الأساليب المستخدمة للفقر شهدت تطورا في الآونة الأخيرة ومنها :

1-خط الفقر

هناك أنواع من خط الفقر يمكن من خلالها قياس خط الفقر ومن هذه الأنواع[viii]:

أ -الفقر المدقع

هو حالة من حالات الفقر التي لا يستطيع الإنسان معها الحصول على الحد الأدنى من الحاجات الغذائية الأساسية اللازمة للحصول على الحد الأدنى من السعرات الحرارية لبقائه حياً يزاول نشاطه .

ب- الفقر المطلق

هو حالة من حالات الفقر التي لا يستطيع معها الحصول على الحد الأدنى من الحاجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية معاً.

ج- الفقر النسبي

هو عبارة عن الدخل الذي يقل عن الوسيط أو انه الدخل الذي يعادل 40% من مدى الدخل

2-قياس خط الفقر

تكمن أهمية قياس خط الفقر في التعرف على الفقراء ومعرفة حجم الفقر في المجتمع، ويختلف قياس خط الفقر المطلق عن المدقع حيث إن الأول يقاس باسلوبان رئيسان هما[ix]:

أولا:- أسلوب النمط الغذائي المقترح

حيث يعتمد هذا الأسلوب على سلسلة غذائية متوازنة وملائمة لحاجة الجسم وتكون عادة مقترحة من قبل اخصائين في التغذية ثم تحسب قيمة تكلفة تلك السلة بأقل الأسعار ولحساب خط الفقر المطلق نضرب تكلفة السلة الغذائية المقترحة بمقلوب نسبة الأنفاق على السلع الغذائية إلى أجمالي الأنفاق الاستهلاكي.

ثانياً: أسلوب النمط الغذائي الفعلي

يتم تقدير خط الفقر المطلق بهذا الأسلوب من خلال حساب متوسط حصة الفرد الإجمالية من السعرات الحرارية لفئات دخل يتم تحديدها مسبقا حيث يتم تقدير خط الفقر باستخدام فئات استهلاك المواد الغذائية يكون أكثر دقة من استخدام فئات الدخل.

أما في ما يخص قياس خط الفقر المدقع فيتم ذلك من خلال تحديد القيمة النقدية (الدخل

) اللازم لتحقيق إشباع الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية للأسرة، وتعد طريقة كلفة السعرات الحرارية هي أفضل طريقة لقياس خط الفقر المتوقع حيث تحتسب قيمة تكلفة السعرة الواحدة من خلال متوسط إنفاق الأسرة على المواد الغذائية مقسوما على متوسط عدد السعرات الحرارية ثم تضرب في عدد أيام الأشهر مضروبة في كلفة السعرة الحرارية التي تضرب في السعرات الحرارية ضمن الأسرة[x].

3-مؤشرات الفقر

هناك مؤشرات يمكن من خلالها تجاوز نقاط الضعف في خط الفقر واهم هذه المؤشرات[xi]:

أ -نسبة الفقر

يمثل هذا المؤشر الثقل النسبي لعدد الفقراء في المجتمع من خلال قسمة عدد الأفراد تحت خط الفقر على عدد السكان الكلي مقدراً * 100 ، أما حساب نسبة الآسر الفقيرة فيتم بقسمة الأسر الفقيرة إلى عدد الأسر الكلي مقدراً *100

ب -فجوة الفقر

يقيس هذا المؤشر الفجوة التي تفصل بين مستوى دخل الفقراء الفعلي ومستوى خط الفقر أي انه يمثل الوحدات النقدية اللازمة لرفع مستوى دخل الفرد ليصل إلى خط الفقر، ويعبر هذا المقياس عن عمق الفقر في المجتمع ويفضل احتساب المؤشر كنسبة مئوية من القيمة الكلية لاستهلاك السكان كافة عندما يكون مستوى استهلاك كل منهم مساويا لمستوى خط الفقر.

$$Pg= \Sigma (Z-yi)/NZ$$

حيث إن

Z : مستوى خط الفقر

N: عدد السكان

Y : مستوى الدخل

ج- شدة الفقر

يصف مؤشر شدة الفقر توزيع الفقراء تحت خط الفقر، أي مدى التفاوت بين الفقراء أنفسهم بما يمكن من التميز بين الفقراء والأشد فقراً

$$Ps= 1/n\Sigma (Z-Yi/Z)2*100$$

ثالثاً :- قياس توزيع الدخل

إن الاهتمام بقضايا توزيع الأنفاق في أطار التنمية قد وجدت لها صدى دولياً في صادرات البنك الدولي لعام 2005 تحت عنوان (الأنفاق والتنمية) وقد عرف الأنفاق بان يكون للأشخاص فرصة متساوية في عيش الحياة التي يختارونها وفي النجاة من الحرمان الشديد، حيث إن الفروقات في الدخل أو الاستهلاك تؤثر في فرص الحياة [xii]

ويعكس هذا التعريف إن الأنفاق الاستهلاكي للفرد يعكس حالة من الرفاه، ولذلك عد توزيع الدخل احد المؤشرات الرئيسة في قياس مستوى المعيشة حيث يستخدم معا يرو عديدة في بيان توزيع الدخل، إلا إننا سنختار المعيار الأكثر أهمية وهو معيار معامل جيني ومنحنى لورنز في توزيع الدخل وفي ما يلي توضيح لهذين المقياسين[xiii].

أ- منحنى لورنز

يستخدم منحنى لورنز لغرض تمثيل التفاوت في توزيع الدخل أو الأنفاق أو متغيرات أخرى بشكل بياني، ويرسم هذا المنحنى ضمن مربع طول ضلعه يمثل 100% وبالنسبة للدخل، يرسم المنحنى بلعتبار إن الاحداثي الأفقي له يمثل المتجمع الصاعد للنسب المئوية لعدد الأفراد وان الاحداثي العمودي له يمثل المتجمع الصاعد للنسب المئوية للدخل ويرسم عادة مع المنحنى المذكور ما يسمى بخط المساواة وخط المساواة

هو خط الفقر الواصل بين الزاوية أسفل المربع من اليسار والزاوية أعلى المربع من اليمين.

ب- مل جيني

يعتبر معامل جيني الذي يعتمد على منحنى لورنز ،من أكثر مؤشرات قياس عدم عدالة التوزيع استخداماً ويعرف معامل جيني على انه نسبة المساحة المحصورة بين منحنى لورنز ووتر المثلث لأجمالي مساحة المثلث وتتراوح قيمة معامل جيني بين صفر (في حالة المساواة الكاملة) وواحد في حالة عدم المساواة أي عندما تكون المساحة مساوية للصفر، ولأغراض حساب معامل جيني يمكن استخدام المعادلة التالية Si+Si-

$$G= 1-1/10000\Sigma (1)Wi$$

رابعاً: أسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة

يعتمد أسلوب الحاجات الأساسية على المعطيات الإحصائية للسكان حيث يتضمن المقياس مفهوم إشباع الحاجات الأساسية والتي يجب أن يتسع ليشمل نطاقاً أوسع من دائرة الحاجات المادية الأساسية المتمثلة بالكساء والغذاء نتيجة الدراسات والبحوث حول نوعية الحياة ومستوى الرفاه للفئات المختلفة التي يتشكل منها المجتمع، دعا إلى أعطاء دور اكبر لبعض الجوانب التطبيقية التي لم تحظى باهتمام كافٍ من قبل مثل المؤشرات التالية :

١ -أوقات الفراغ والراحة.
٢ -حجم الأنشطة الترويحية والترفيهية .
٣ -استهلاك اللحوم والملابس.
٤ -تبديل الأثاث والملابس.

بالإضافة إلى المؤشرات التي تقيس درجة الرفاه الفردي من خلال اقتناء السلع المعمرة والسيارات والأجهزة الكهربائية .

المبحث الثالث

تصنيفات مؤشرات مستوى المعيشة في البصرة

أولا: تصنيف الاستهلاك العائلي في البصرة

يكتسب تحليل الأنماط الاستهلاكية العائلية أهمية كبيرة في دراسات الاستهلاك العائلي، إذا تتناول كيفية توزيع مجموع أنفاق الآسرة أو الفرد على مختلف السلع والخدمات. بحيث يمكن الوقوف على طبيعة سلوك المستهلكين لإشباع حاجاتهم أو رغباتهم، لذلك يمكن القول إن الأنماط الاستهلاكية تعكس الأسلوب الذي تعتمده الآسرة في اختيار نوعية وكمية السلع والخدمات التي تشبع حاجاتهم ورغباتهم مما يساعد على أمكانية وضع أهداف الخطة الاستهلاكية.

وهناك عدة مفاهيم للاستهلاك العائلي تختلف فيما بينها باختلاف الهدف الذي من اجله يتم تقدير وتحليل هذا الاستهلاك باختلاف المصادر التي تستقى منها بيانات.

ومن أهم مفاهيم الاستهلاك العائلي هو ذلك الذي يستخدم في مسوحات ميزانية الأسرة والذي يتضمن ما يطلق عليه بالاستهلاك النهائي للأسرة وهو يشمل[xiv]:

١ -السلع والخدمات التي تشتريها الأسرة نقدا بغرض الاستهلاك .

٢ -السلع التي تنتج وتستهلك من قبل الأسرة ويتضمن ذلك القيمة الايجارية للمساكن المشغولة من قبل الأسرة التي تمتلكها.

٣ -السلع والخدمات التي تحصل عليها الأسرة كدخول عينية.

كما يعني الاستهلاك استعمال السلع والخدمات لإشباع حاجات الإنسان ورغباته بشكل مباشر ويتضمن الاستهلاك تحقيق إشباع مادي أو معنوي جراء استعمال أو ملكية السلع والخدمات [xv]. ولذلك فان واقع الاستهلاك لا تعني مجرد شراء السلع والإنفاق عليها وإنما يتناول مسالة استخدامها استخداما فعليا في إشباع رغبة ما لدى الأفراد.

والواقع إن عملية الشراء هي سابقة لعملية الاستهلاك ولا يمكن الحكم على نمط الاستهلاك بدون تحليل سلوك المستهلك والذي يعتمد على فكرة المنفعة الحدية والتي تشير إلى إن المستهلك إنما يطلب السلعة بوحي من المنفعة التي تكمن فيها وليس لذات السلعة، والمنفعة هي مقدار الإشباع الذي يحصل عليه جراء استهلاكه لسلعة أو خدمة معينة. وقد تباينت وجهات نظر الاقتصاديين إلى الاستهلاك بين اتجاهين[xvi]:

أ) وجهة نظر الكلاسيك

حيث اقتصرت نظراتهم إلى الاستهلاك إلى انه لا يعدو أن يكون وسيلة لإشباع الحاجات فيما أكدوا على الادخار باعتباره الوسيلة المناسبة لتكوين رأس المال اللازم للتقدم الاقتصادي فالادخار ليس الا شكلاً من إشكال الأنفاق والمتمثل بالإنفاق على السلع الإنتاجية- أي على الاستثمار- وان ما يدخر يتم استثماره بشكل تلقائي وتنبع أرائهم تلك من أيمانهم المطلق بما يسمى بقانون ساي للأسواق .

ب) وجهة النظر الكنزية

حيث أشاروا إلى دور آخر مهم للاستهلاك باعتباره احد المحددات الأساسية للطلب الفعال وما يتبع ذلك من أثار على كل من الإنتاج والاستخدام والأجور .

وهناك عوامل تودي دوراً موثراً في الاستهلاك منها[xvii]:

1- الثروة

إذ إن زيادة دخول الأفراد يسهم في زيادة الاستهلاك وهذا يعني إن هناك علاقة طردية بين الاستهلاك والثروة.

2- توزيع الدخل

كلما مال التوزيع باتجاه اللا مساوا ة أكثر عكس مستوى اقل للاستهلاك وميلاً منخفضا نحوه، وهذا يعني إن انخفاض الميل الحدي للاستهلاك لدى فئات الدخل العليا مقارنة بميل أعلى لدى الفئات الدنيا والسبب في ذلك ،يعود إلى إن الفئات ذات الدخل المرتفع تكون قد غطت الحاجة من السلع الاستهلاكية مما يجعل نسبة متزايدة من الدخل توجه نحو الادخار أو أبواب الإنفاق غير الاستهلاكي بعكس الحال مع الفئات الدنيا لذلك نجد إن الدعوة لرفع مستوى الاستهلاك تقترن بالدعوة إلى توزيع اقرب للتساوي وتقليل التفاوت.

وهذا يعني إن الاستهلاك النهائي يتم تحديده بحيث إن كافة البيانات المطلوبة لحساب الاستهلاك العائلي يمكن استيفائها من الأسرة مباشرة إذ انه لا يتضمن الفقرات المتعلقة برسوم الخدمات والتامين ضد الحوادث والتامين على الحياة وصناديق التقاعد.

ووفقاً للمنهجية المعتمدة في مسوحات الأسرة يتم تصنيف الاستهلاك حسب المجاميع السلعية إلى صنفين :

أ) المواد الغذائية

وتتضمن مختلف أنواع المواد الغذائية كالحبوب ومنتجاتها واللحوم والأسماك والحليب ومشتقاته والبيض والدهون والفواكه والخضروات والسكر والشاي ومواد غذائية أخرى.

ب) المواد غير الغذائية وتشمل :

١ - الدخان والمشروبات وتشمل الأنفاق على الدخان والمشروبات بكل إشكاله.

٢ - الأقمشة والملابس والأحذية وتضم الأنفاق على الأقمشة وأجمالي الأنفاق على صنع الملابس الجاهزة وتصليحها وشراء الأحذية.

٣ - الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية وتتضمن الأنفاق على الأثاث والسجاد بمختلف أشكاله والأقمشة والمفروشات المنزلية وتصليحها والأجهزة المنزلية كأجهزة التبريد والتدفئة والطبخ والثلاجة والغسالة.

٤ -الإيجار الإجمالي والوقود وتشمل أجمالي الأنفاق على الإيجار والوقود والطاقة.

٥ - النقل والمواصلات .وتضم وسائط النقل الشخصية من صيانة وأدوات احتياطية ووقود ودهن فضلا عن أجور النقل الخاصة وأجور المواصلات

٦ - التسلية والترفية وتتضمن أجهزة الراديو والتلفزيون والتصوير والأدوات الموسيقية فضلاً عن التسلية والترفية

٧ - الاتصالات وتشمل الأنفاق على جميع الاتصالات سواء كالأجهزة الأرضية والهاتف المحمول والاتصالات الدولية والاتصال بالانترنيت

٨ - العناية الطبية والخدمات الصحية .وتشمل الأنفاق على الأمور الطبية والخدمات الصحية كخدمات المستشفيات والأطباء وتكاليف الأدوية والأجهزة العلاجية

٩ - التعليم تقوم الدولة بتقديم الخدمات التعليمية للأفراد بشكل شبه مجاني ،الا إنها تبقي الأنفاق على مستلزمات التعليم بكل أشكالها ومنها التعليم الخاص على الأفراد .

١٠ - المطاعم والفنادق .وتشمل الأنفاق على ارتياد المطاعم والفنادق.

١١ - السلع والخدمات المتنوعة .وتشمل سلعاً وخدمات تتعلق بالعناية الشخصية مثل الحلاقة واقتناء الساعات والمجوهرات .

الجدول (1):متوسط الإنفاق حسب المجاميع السلعية للعام 2007

الفئات/دينار	المواد الغذائية	المشروبات والكحول	الملابس والأحذية	الإيجار والوقود والطاقة	التجهيزات المنزلية	الصحة	النقل
50000	100833.3	12500	22500	16666.67	-	7500	20833.33
100000	24200	3000	5400	4000	-	1800	5000
200000	147115.4	38923.08	62692.31	52576.92	8846.154	29807.69	15384.62
300000	274068.6	37254.9	33235.29	81818.63	17617.65	32107.84	53480.39
400000	266956.5	41884.06	28985.51	84094.2	13913.04	28188.41	44347.83
500000	256338	39084.51	78714.79	25028.17	32901.41	52429.58	3834.507
600000	271937.5	39375	29062.5	78031.25	14812.5	28312.5	48750
700000	2645159	41904.76	29126.98	86468.25	14603.17	28571.43	46269.84
800000	259833.3	46833.33	32500	101833.3	13166.67	22666.67	35500
900000	283333.3	43095.24	36190.48	109523.8	13333.33	25476.19	35952.38
1000000	2613088	45000	34558.82	99441.18	12352.94	24411.76	37352.94
2000000	141666.7	51666.67	14166.67	41666.67	3333.333	11666.67	14166.67
3000000	22222.22	68888.89	20555.56	185555.6	3888.889	16111.11	13888.89
4000000	475000	503500	150000	175000	85000	105000	7500
5000000	1000000	40000	60000	90000	200000	80000	200000

الاتصالات	الترويح والثقافة	التعليم	المطاعم والفنادق	سلع وخدمات متنوعة
7500	**-**	**10833.33**	**-**	**3333.333**
1800	**-**	**2600**	**-**	**800**
26653.85	**1076.923**	**15384.62**	**14423.08**	**6153.846**
54926.47	**2666.667**	**41686.27**	**11127.45**	**26127.45**
44115.94	**1521.739**	**37565.22**	**13260.87**	**23985.51**
54130.28	**45014.08**	**9697.183**	**25197.18**	**0**
54112.5	**1837.5**	**37712.5**	**12250**	**21687.5**
43198.41	**1428.571**	**35825.4**	**14523.81**	**25952.38**
38033.33	**2166.667**	**31400**	**8833.333**	**26833.33**
44000	**3095.238**	**40571.43**	**6904.762**	**27619.05**
37676.47	**1911.765**	**29911.76**	**12058.82**	**25882.35**
25666.67	**-**	**13333.33**	**-**	**6666.667**
30000	**-**	**14666.67**	**5000**	**8333.333**
50000	**75000**	**87500**	**100000**	**125000**
90000	**-**	**90000**	**150000**	**70000**

من إعداد الباحثة بالاعتماد على استمارة الاستبيان

١ –قياس الاستهلاك العائلي في البصرة

للوقوف على المستوى المعيشي وعلى مدى تحقق مستويات الإشباع من السلع والخدمات ، سيتم قياس المرونة الانفاقية للمواد الغذائية في البصرة والتي تبلغ 0.639 وهي اقل من الواحد . وهذه النتائج تتسق مع التحليل الاقتصادي لهذه المجموعة وتشير إلى انخفاض مستوى الإشباع وميل الأفراد إلى تخصيص جزء من الدخل للأنفاق عليها كما في الجدول (2)

الجدول (2):المرونة الانفاقية حسب المجاميع السلعية

المجاميع السلعية	المرونة الانفاقيه
المواد الغذائية	0.639
المشروبات والكحول	2.540
الملابس والأحذية	2.289
لإيجار والوقود والطاقة	0.549
التجهيزات المنزلية	1.712
الصحة	-0.221
النقل والاتصالات	1.687
الترويح والثقافة	0.469
التعليم	1.880
المطاعم والفنادق	0.232
سلع وخدمات متنوعة	0.537

وكذلك مجموعة الإيجار والوقود إذ تتألف هذه المجموعة من قسمين: الأول يضم الإيجار الإجمالي، والذي يخضع سعره لمعطيات السوق ويتأثر ارتفاعا أو انخفاضاً ولهذا فانه يميل إلى أن يكون أكثر تأثراً بتغيرات الدخل واشد استجابة لها وقد وصلت المرونة فيه إلى 0.549 وبما إن المرونة اقل من الواحد فهذا يعكس مستوى للإشباع اقل ،ويمكن أن يعود السبب في ذلك إلى ارتفاع أسعار الإيجارات أما القسم الثاني فيضم الوقود والطاقة ويمثل الطلب على هاتين المادتين طلبا متصلا أو كالطلب على الأجهزة والمعدات اللازمة للمنزل والتي تعتمد على الطاقة والوقود وبما إن الدولة تقوم بإنتاج وتوزيع كل منهما فان الطلب على هاتين المادتين يتصف بانخفاض مستوى تأثيره بتغيرات الدخل وبالتالي فهو ذو مرونة قليلة وتقع ضمنه مرونة الوقود والتي تكون اقل مستوى للإشباع فيها نتيجة ارتفاع أسعار الوقود والطاقة.

وبالنسبة إلى مجموعة الخدمات الطبية، فقد وصلت المرونة إلى 0.221 – وهذا يشير إلى مستوى اقل للإشباع ، ويمكن أن يعود السبب في ذلك إلى إن الأفراد يحصلون على الخدمات الصحية من جانبين الأول يمثل النشاط الحكومي وهو يتصف بعدم فاعلية الأنظمة الطبية فيها وبالتالي تراجع أداؤها ولعدم الاهتمام بهذا القطاع ، أما الجانب الآخر فهو النشاط الخاص الذي يتميز بارتفاع أسعار المستلزمات الطبية والأدوية . أما فيما يخص مجموعة التسلية والترفيه ومجموعة المطاعم والفنادق ومجموعة السلع والخدمات المتنوعة ، فقد حصل انخفاض في مستوى الإشباع ووصلت المرونة فيهم إلى 0.469 ، 0.232 ، 0.537 للمجموعات الثلاثة على التوالي ، ويمكن أن يعزى السبب في ذلك إلى افتقار الإفراد إلى الوسائل الترفيهية وخصوصا مع تراجع الوضع الأمني وبالتالي عدم الاشباع من هذه المجموعة وبالنسبة إلى مجموعة المطاعم والفنادق فان معظم الأسر تفضل الاحتفاظ بالمبالغ المصروفة عليها والاستفادة منها في الإنفاق على سلع ضرورية أخرى مما أدى إلى تراجع الاشباع فيها .

فيما تراجعت المرونة الانفاقية لمجموعة السلع المتنوعة وذلك نتيجة عدم اهتمام الأفراد بهذه المجموعة وما تحتويه والاهتمام بمجموعات

أخرى أكثر أهمية للمستهلك. ويجب أن نشير إلى إن الميل الحدي للاستهلاك هو عبارة عن التغير الحاصل في الاستهلاك نتيجة التغير الحاصل في الدخل أو الإنفاق ويعد الميل الحدي احد المؤشرات المهمة التي يتم الاعتماد عليها عند تحليل الاستهلاك العائلي إذ بالإمكان أن يعطي صورة عن مدى أهمية السلعة بالنسبة للمستهلكين ومستوى تفضيلها إذ يشير إلى انه كلما كان مستوى الاشباع المحقق اقل كما هو الحال في المواد الغذائية والعناية الطبية والتسلية والترفيه وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك في السلع الأخرى منها في مجموعة الاتصالات، النقل، الأثاث، والسلع المنزلية، والتعليم، والمشروبات والدخان .

أما على مستوى الاشباع المتحقق فقد كان في المشروبات والدخان والأقمشة والملابس والتجهيزات المنزلية والنقل والاتصالات، إذ تشير المرونة الانفاقية إلى ارتفاعها وبالتالي تحقيق أعلى مستوى من الاشباع، فقد بلغت مرونتها (2.540- 2.289 – 1.712 – 1.687) على التوالي.

ويبدو أن الاشباع المتحقق ناتج عن توفر أسعار المشروبات والأقمشة والسلع المنزلية والاتصالات والنقل، مما سهل حصول المواطن البصري على معظم هذه السلع بل وتوافرها بشكل جيد في معظم الأسر .

١ –حساب عدد العوائل الفقيرة في البصرة

تهدف منهجيات قياس الفقر إلى التعرف على حجم مشكلة الفقر ودرجة انتشارها وتركزها بين فئات محددة من السكان، وعليه فان الخطوة الأولى لمعالجة هذه المشكلة هي تشخيص عدد الفقراء والخصائص الاجتماعية والاقتصادية لهم ولذلك فان خطوط الفقر تعد داله في الفقر باعتبار إن خط الفقر مقياساً يمكن من خلاله التميز بين الفقراء من غير الفقراء.

أ–خط الفقر في البصرة

وفق المنهجية المتبعة في قياس الفقر والتي تم اعتمادها في تحديد خط الفقر مسبقاً تم تحديد خطا الفقر في محافظة البصرة كما في الجدول التالي

الجدول (3):حساب خط الفقر المطلق والمدقع

المؤشرات	العدد/دينار
خط الفقر المطلق وفق النمط الغذائي الفعلي	48863 5.76
خط الفقر المدقع	28189 3.96

يتضح من خلال الجدول (3) إن خط الفقر المطلق على وفق النمط الغذائي الفعلي في البصرة يبلغ 488.635.76 دينار /للفرد/شهر ، ويمكن أن يعزى السبب في ارتفاع خط الفقر المطلق إلى اهتمام الأفراد بتوفير المواد الأساسية ومنها الغذائية وبالتالي عدم الاهتمام بالسلع الأخرى .أما بالنسبة لخط الفقر المدقع فقد بلغ 281893.96 دينار /للفرد/شهر ، ويمكن أن يعزى سبب الانخفاض في خط الفقر المدقع إلى توفر مفردات البطاقة التموينية مما أدى إلى تقليل الفقر :

أ مؤشرات الفقر

- نسبة الفقر

يعد هذا المؤشر من أهم المؤشرات كونها توضح نسبة السكان الذين يقعون تحت خط الفقر، إذ وجد إن نسبة الفقر المطلق في البصرة تبلغ 49.89% بينما بلغت نسبة الفقر المطلق للأسرة 48.04%. أما نسبة الفقر المدقع فقد بلغت 28.63% من أجمالي عدد السكان في البصرة لعام 2007 والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول (4):حساب نسبة خط الفقر وأعداد الفقراء

المؤشرات	النسبة%
نسبة خط الفقر المطلق للفرد	49.89
نسبة خط الفقر المدقع للفرد	28.13
نسبة خط الفقر المطلق للأسرة	48.04
حساب أعداد الفقراء	
المؤشرات	العدد/ نسمة
عدد الفقراء فقراً مطلقاً	1238769
عدد الفقراء فقر مدقعاً	698468
فجوة الفقر المطلق (ألف دينار)	5694841842
فجوة الفقر المدقع (ألف دينار)	1672000267

ليتضح من خلال الجدول (4) إلى ارتفاع نسبة الفقر المطلق عن الفقر المدقع، ويعود السبب في ذلك إلى إن الأفراد قد وفرت لهم البطاقة التموينية الجزء الأهم من المواد الغذائية مما أدى إلى انخفاض نسبة الفقر المدقع بينما افتقر الأفراد إلى الحصول على السلع والخدمات الأخرى .

الجدول (5):خط الفقر المدقع على أساس المجاميع السلعية

المجاميع السلعية	خط الفقر المدقع
مواد غذائية	281893.96
مشروبات	33764.73
ملابس	20424.97
السكن	39530.63
التجهيزات المنزلية	13877.25
الصحة	15831.79
النقل	18665.88
الاتصالات	19301.11
الترويح والثقافة	4353.74
التعليم	15978.38
المطاعم والفنادق	11971.57
سلع وخدمات متنوعة	12753.39

1- فجوة الفقر

بما إن فجوة الفقر تقيس حجم الفجوة الموجودة بين دخول الفقراء ومستوى الفقر في البلد ،أي إنها تمثل مقدار الدخل اللازم للخروج من حالة الفقر إلى مستوى الفقر حيث يشير الجدول (4) إلى إن فجوة الفقر المطلق تبلغ 5694841842 ألف دينار، أما فجوة الفقر المدقع فقد بلغت 1672000267 ألف دينار وهذا يعني إن الفرد الواحد يحتاج إلى 4597.18 ألف دينار للوصول إلى خط الفقر المدقع .أما بالنسبة لإعداد الفقراء فقد بلغ عدد الفقراء فقراً مدقعاً نحو 698.5 ألف نسمة، فيما بلغت أعداد الفقراء فقراً مطلقاً نحو 1.239 مليون نسمة من مجموع السكان في البصرة لعام 2007 .

٢ -توزيع العوائل حسب الفئات الدخلية

أولاً -التوزيع حسب فئات الدخل

إن الخطوة الأولى في توزيع العوائل حسب الفئات الدخلية تتطلب أيجاد متوسط دخل الفرد في كل أسرة وبعد تحديد أعلى وأدنى متوسط دخل للفرد تم استخراج المدى بينهما الذي في ضوئه حدد عدد الفئات وطول الفئة وتوزعت البيانات على 15 فئة دخلية ابتداءً من أدنى فئة والتي بلغت 50 ألف دينار وأعلى فئة 5 مليون دينار . وبعد هذا التصنيف تبين إن اقل عدد للأسر هي ذات الدخل 5 ملايين دينار والتي تبلغ 13 أسرة ،وأعلى عدد للأسر هي في فئة الدخل 200الف دينار والتي بلغت 234 أسرة.

ولقياس مدى عدالة التوزيع أو عدم عدالته فان معامل جيني يعد احد المقاييس المهمة في قياس توزيع العوائل وحسب الفئات الدخلية ، وكلما كان هذا المعامل اقرب من الواحد الصحيح كلما دل على تفاوت واضح، وكلما ابتعد عن الواحد الصحيح دل على عدالة في التوزيع ومن خلال فئات الدخل وتوزيع الأسر وتوزيع الدخل أمكننا قياس معامل جيني الذي وصل الى 0.96 وهذا يشير إلى تفاوت واضح في توزيع الدخل إذ تشكل الأسر ذات الدخل 500 ألف دينار ما نسبته 14.23% في حين تشكل الأسر ذات الدخل 3 و4و5 ملايين دينار على التوالي ما نسبته 0.61%و 0.03% و0.20% .

أما متوسط حجم الأسر فقد بلغ أعلى معدل لحجم الأسر قي الفئة 500 ألف دينار فقد 30.6 فردا، أما المتوسط العام لحجم الأسر فقد كان 6.1 أفراد أما عدد الأفراد فقد بلغ 8951 فردا .

الجدول (6):التوزيع النسبي للإفراد والدخل حسب فئات الدخل

الفئات/دينار	توزيع الأسر	عدد الأفراد	عدد الأسر	متوسط حجم الأسرة
50000 فاقل	1.95	197	29	6.7
-100000	5.26	555	78	7.1
-200000	15.78	1766	234	7.5
-300000	14.70	1229	218	5.6
-400000	10.32	719	153	4.6
-500000	14.23	646	211	30.6
-600000	8.90	1127	132	8.5
-700000	10.25	1003	152	6.5
-800000	8.02	1179	119	9.9
-900000	1.21	14	18	1
-1000000	2.36	314	35	8.9
-2000000	5.80	53	86	1
-3000000	0.61	119	9	13.2
-4000000	0.03	13	5	2.6
-5000000	0.20	17	3	5.6

ثانياً: مستوى الدخل الذي يجعل الأسرة مرفهة

سئلت الأسر عن تحديد الدخل الذي يجعلها مرفهةً فكانت أعلى نسبة تبلغ 45.47%التي تتمنى ان يكون الدخل 2 مليون دينار، وتليها 16.86 % من الأسر والتي تتمنى أن يكون دخلها 1 مليون دينار. وهذا ما

يبين إن اقل دخل تتمناه الأسر هو أن لا يقل عن 1 مليون دينار وهذا طموح بسيط ويمكن أن تسعى الدولة إلى تحقيقه لأنه ليس أمنية صعبة المنال . كما في الجدول التالي

الجدول (6):الدخل المثالي

مستوى الدخل الذي يجعل الأسرة مرفهة/دينار	لعدد	النسبة %
200000	0	0.67
300000		0.33
500000		0.47
600000	1	1.41
700000	0	3.37
800000	0	4.25
900000	3	3.37
1000000	50	16.86
2000000	74	25.47
3000000	0	3.37
4000000 5000000	42 20	9.58 8.09

ثالثاً: معدل الدخل الشهري من الرواتب التقاعدية

بلغت الأسر التي تحصل على دخل من الرواتب التقاعدية بحدود 231 أسرة أي ما نسبته 15.58 % فيما بلغت نسبة الأسر التي تحصل على تقاعد للمعاقين وهي أعلى نسبة 29.41% تليها رواتب الرعاية الاجتماعية التي تبلغ نسبتها 11.80يما بلغت اقل نسبة من تقاعد المحاربين 15.18 %كمساعدات اجتماعية.

وهذا ما يبين إن هناك عدداً كبيراً من الأسر تعتمد على رواتب الرعاية الاجتماعية مما يستدعي الاهتمام بهذه الشريحة الواسعة من الأسر، ووضع الحلول الكفيلة لمساعدة العوائل الفقيرة والتي ليس لديها دخل أخر. هذا من جانب، أما الجانب الآخر والمتمثل في رفع الحدود العليا من هذه

الدخول وخصوصاً إن تقاعد الموظفين يقع بين 75 ألف دينار و250 ألف دينار ، أما تقاعد المعاقين فقد تراوح بين 50 ألف دينار وبين 300 ألف دينار ، وتقاعد المحاربين فقد تراوح بين 250 آلف دينار وبين 450 ألف دينار ، فيما بلغت اقل نسبة للمساعدات الاجتماعية بين 30 ألف دينار و 120 ألف دينار علما إن هناك 415 أسره تعتمد على هذا الدخل من كل ما سبق نجد إن بالحدود العليا ستندرج الأسر ضمن خط الفقر المحدد مسبقا وهذا يعني جميع العوائل التي تتسلم هذه الدخول هي اسر فقيرة ويجب وضع الحلول الكفيلة لانتشالها من حالة الفقر كما في الجدول التالي:

الجدول (8):الحدود الدنيا والعليا للرواتب التقاعدية

المؤشر	الحد الأعلى والأدنى/دينار	العدد	النسبة
تقاعد موظفين	250000-7500	231	15.58
تقاعد للمعوقين	300000-50000	436	29.41
رواتب رعاية الاجتماعية	175000-25000	175	11.80
تقاعد المحاربين	450000-25000	225	15.18
مساعدات اجتماعية	120000-30000	415	28.002
المجموع		1482	99.97

وهذا يبين إن النسبة الأكبر من الدخل والذي تحصل عليه العوائل هو من الأجور والرواتب وهذا يسهل أيجاد الحلول وذلك من خلال رفع مستوى الأجور والرواتب وتحسن معدل الدخل للفرد مع تحقيق الاستقرار النسبي في المستوى العام للأسعار وبالتالي تحسن الحالة المعيشية. كما في الجدول التالي :

رابعاً: مصادر الدخل

كانت أعلى نسبة للأسر من التي يكون مصدر الدخل فيها من الأجور والرواتب والتي تبلغ 81.17 % فيما تبلغ اقل نسبة لمصادر الدخل من النشاط الزراعي لحسابهم الخاص والتي تبلغ 1.14 % .

الجدول (8):مصادر الدخل

مصدر الدخل	العدد	النسبة

الأجور والرواتب	1203	81.17
النشاط الزراعي	74	4.99
النشاط الزراعي لحسابهم الخاص	17	1.14
إيجار المباني	72	4.85
رواتب اجتماعية	66	4.45
عوائد أخرى	50	3.37

المبحث الرابع

مؤشرات الحرمان في البصرة

اولاً: مؤشرات الحرمان من بعض السلع

تصنف الأسر حسب وصفها من حيث امتلاكها للسلع المعمرة حيث اظهر المسح إن أعلى نسبة من الأسر تمتلك التلفزيون والتي تبلغ 94.8 % فيما تنخفض نسبة امتلاك الأسر من الانترنيت والتي تبلغ 15.72% والبراد 25.64 % ثم تأتي الأسر التي تملك السيارة والتي تبلغ نسبتها 33.13 % .

تبين من خلال هذه النسب إن معظم الأسر قد حققت الاكتفاء من السلع الآتية (التلفزيون ،الثلاجة، الهاتف المحمول، المكيف، الستلايت، الغسالة) فيما حققت نسباً اقل للسلع الأخرى وهذا يبين إن معظم الأسر لا تزال تفتقر إلى معظم السلع التي تعد إحدى الأساسيات للخروج من حالة الفقر التي تعانيها الأسر.

الجدول(9):مؤشرات الحرمان من بعض السلع

السلعة	العدد	النسبة
تلفزيون	1405	94.80
ثلاجة	1384	93.45
الهاتف المحمول	1342	90.55
مكيف	1165	78.60
انترنيت	233	15.72
براد	380	25.64
حاسبة	458	30.90
ستلايت	1355	91.43
سيارة	491	33.13
غسالة	1016	68.55
مكنسة	559	37.71

لحوم يوميا	990	66.80

ثانياً: تمنيات الاسر في تحقيق بعض المنافع غير المتاحة

تقيات الأسر في تحقيق بعض المنافع غير المتاحة في إطار تحديد تمنيات الأسر لوحظ إن اغلب تمنيات الأسر انصبت على شراء أجهزة منزلية وملابس جديدة التي تبلغ نسبتها 89.87 % ثم تأتي الرغبة في اخذ إجازة طويلة بنسبة 74.76 % ثم تأتي الرغبة في تبديل الأثاث بنسبة 87.71 %وان تتمتع الأسر بالمدن الترفيهية بنسبة 66.80 % وان تأكل اللحوم يوميا بنسبة 85.69 % فيمااعدت66.59 % من الاسر الفقيرة كما في الجدول التالي :

الجدول (10):مؤشرات مختارة عن تمنيات الأسرة في تحقيق بعض المنافع غير المتاحة

المؤشر	العدد	النسبة
إن تأخذ الأسرة إجازة طويلة	1108	74.76
إن تبدل الأسر الأثاث	1300	87.71
شراء أجهزة وملابس جديدة	1332	89.87

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

١ -انخفاض مستوى الإشباع في المواد الغذائية وبالتالي تخصيص جزء اكبر من الدخل للأنفاق على المواد الغذائية مما أدى إلى انخفاض المستوى المعيشي في المحافظة.

٢ -ارتفاع مؤشر نسبة الفقر المطلق والمدقع في المحافظة مما أدى إلى ارتفاع أعداد الفقراء وهذا يدل على تراجع المستوى المعيشي للسكان البصريين.

٣ -هناك تفاوت واضح في توزيع الدخل في المحافظة حيث تنخفض نسبة الفئات ذات الدخل المرتفع وترتفع نسبة الفئات ذات الدخل المنخفض.

٤ -ارتفاع نسبة الأسر التي تحصل على الدخل من تقاعد المعوقين والمساعدات الاجتماعية رغم ذلك نجد انخفاض الدخل الذي تحصل علية الأسرة من هذين المصدرين.

٥ -ارتفاع أعداد الآسر التي تحصل على الدخل من الأجور والرواتب وانخفاضها من النشاط الزراعي.

٦ -حققت معظم الآسر الاكتفاء من اقتناء السلع المعمرة (كالتلفزيون، الثلاجة، والهاتف، الستلايت ،والغسالة) فيما حصل حرمان لباقي السلع وخاصة الحاسبة، انترنيت، البراد، السيارة، المكنسة) وهذا يدل على إن مستوى المعيشة للأسر البصرية لازال محدود.

٧ -لم تتمتع الأسر بأي منافع ومنها أن تأخذ الأسرة أجازة طويلة أو أن تبدل الأثاث والملابس علما إن الأسر لازالت لا تستطيع أن تحصل على اللحوم يوميا وهذا مادا إلى ارتفاع نسبة الأسر التي لا تحصل عل اللحوم.

التوصيات

١ -الاهتمام برواتب الرعاية الاجتماعية ومحاولة رفع مستوى الدخل الذي يسهم في تحسين المستوى ألمعاشي للأفراد البصريين.

٢ -تخصيص معونات للأسر الفقيرة وذلك عن طريق دعمهم بالمواد الغذائية والسلع المنزلية التي يمكن أن ترفع من مستوى معيشة الأفراد الفقراء.

٣ -تقليل التفاوت في توزيع الدخل وذلك عن طريق أعادة توزيع الدخل وخاصة عند تحقيق إقليم الجنوب .

٤ -الاهتمام بالآسر البصرية الفقيرة وذلك عن طريق محاولة تشغيل أعداد من الأفراد العاطلين عن العمل .

٥ -تسهيل أعطاء القروض الصغيرة إلى الأسر المحدودة الدخل أو الأسر الفقيرة وذلك لرفع مستوى معيشتهم .

٦ -العمل على دعم أسعار السلع الأساسية وخاصة المواد الغذائية من اجل تحسين مستوى معيشة الأفراد وحصولهم على مستوى معاشي غذائي جيد .

٧ -دعم الدراسات الخاصة عن البصرة ومحاولة أعطاء الحلول العملية التي يمكن إن تسهم في تطوير المستوى ألمعاشي للأفراد البصريين.

٨ -العمل على دعم البطاقة التموينية للأفراد كماً ونوعاً من خلال زيادة عدد فقراتها وتحسين الكميات المقدمة لما لذلك من أثار على تقليل حجم الطلب وانخفاض الأسعار.

المصادر

اولاً الكتب

1- د.محمد حسين باقر ،د.اموري هادي كاظم ، الأساليب الإحصائية في تقدير وتحليل الاستهلاك والدخل العائلي ،(لبنان ،المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية ،1985)

ثانياً : المجلات

١ - المعهد العربي للتخطيط بالكويت ،مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الانفاق الاستهلاكي ،ع 66،سنة 6،ت1، 2007

٢ - د0بدر صالح عبيدي حمد ، النموذج القياسي للفقر في الجمهورية اليمنية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، سنة 8،ع 17 ، القاهرة ، 1996، ص56 .

ثالثاً: الندوات

١ - المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية ، مفاهيم وطرق قياس مؤشرات مستوى المعيشة ، وقائع الندوة العلمية لمفاهيم وطرق قياس مستوى المعيشة في الأقطار العربية ،بيروت ،6-7 اب ، بغداد ، 2002

٢ - المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية ،التجربة الفلسطينية حول قياس مستويات المعيشة ، وقائع الندوة العلمية لمفاهيم وطرق قياس مستوى المعيشة في الأقطار العربية ،بيروت ،6-7 اب ، بغداد ، 2002

رابعاً: الاطاريح

١ -محمد فخري سعد الدين ، تحليل توزيع الدخل والانفاق العائلي قبل واثناء فترة الحصار ،اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ،1996

خامساً: الانترنيت

١ – ثلث العائلات العراقية في حرمان والمناطق الجنوبية الأكثر معاناة ،دار الحياة ، متاحة على شبكة المعلومات الدولية ، الانترنيت
www.alhayat.com
٢ – عبد الحافظ الصاوي ، مستوى المعيشة .... الحق المهدر ، متاحة على شبكة المعلومات الدولية ، الانترنيت ،
www.aslamonlin.com
3– عدنان بدران ، تقدير مؤشرات الفقر في الاردن لعامي 1997–2002،
متاحة على شبكة المعلومات الدولية ، الانترنيت
www.66.249.93/104/search?unsd/methads/
٤ – د.قدري جميل ، من اجل مؤشر مستوى معيشي حقيقي علني وشفاف ، متاحة على شبكة المعلومات الدولية ، الانترنيت،www.almali.com
5– د.محمد حسين باقر ،مقايس اللامساواة ، 2005
www.un.org.kt
6– – د.محمد حسين باقر ،قياس الفقر في التطبيق ، 2005
www.un.org.kt
٨ –مقايس الفقر ، متاحة على شبكة المعلومات الدولية ، الانترنيت، www.un.org.kt

---

(i)عبد الحافظ الصاوي ،مستوى المعيشة ... الحق المهدر ، متاحة على شبكة المعلومات الدولية ، الانترنيت
www.aslamonline.com

(ii) د.قدري جميل، من اجل مؤشر مستوى معيشي حقيقي علني وشفاف ،، متاحة على شبكة المعلومات الدولية، الانترنيت
www.almali.htm

(iii)المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية ،مفاهيم وطرق قياس مؤشرات مستوى المعيشة ،وقائع الندوة العلمية لمفاهيم وطرق قياس مستوى المعيشة في الاقطار العربية ،بيروت ، 6–7 اب، بغداد ، 2002، ص140

(iv)لمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية ، التجربة الفلسطينية حول قياس مستويات المعيشة ،،وقائع الندوة العلمية لمفاهيم وطرق قياس مستوى المعيشة في الأقطار العربية، بيروت ،6–7 آب، بغداد ، 2002، ص122

(v) ثلث العائلات العراقية في حرمان والمناطق الجنوبية الأكثر معاناة ،دار الحياة ، متاحة على شبكة المعلومات الدولية ، الانترنيت، ص1 www.alhayat.com

(vi)د.محمد حسين باقر ،قياس الفقر في التطبيق ، 2005، ص57–60

(vii) المصدر السابق ،ص3

(viii) د.محمد حسين باقر ،مصدر سابق ،ص3

(ix)عدنان بدران ،تقدير مؤشرات الفقر في الاردن لعامي 1997–2002 ،متاحة على شبكة المعلومات الدولية ،الانترنيت
www.66.249.93./104/search?unsd/methads

(x)مقاييس الفقر، متاحة على شبكة المعلومات الدولية ، الانترنيت ،ص84-85.

(xi)د. بدر صالح عبيدي حمد ، النموذج القياسي للفقر في الجمهورية اليمنية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، سنة 8،ع 17 ، القاهرة ، 1996، ص56 .

(xii) المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الأنفاق الاستهلاكي ،ع 66، ،سنة 2007،6ص3.

(xiii) د.محمد حسين باقر ، مقاييس اللامساواة ،2005،ص1

(xiv)د.محمد حسين باقر ،د.اموري هادي كاظم ، الأساليب الإحصائية في تقدير وتحليل الاستهلاك والدخل العائلي (لبنان، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية ، 1985)ص13.

(xv)محمد فخري سعد الدين، تحليل توزيع الدخل والإنفاق العائلي في العراق قبل وأثناء فترة الحصار ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ،1996،ص19.

(xvi)محمد فخري سعد الدين ،مصدر سابق ،ص19.

(xvii)المصدر السابق ،ص29